



أثر الائتمان المصرفي على كفاية رأس المال وفقاً لبازل III دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية 2010 – 2020

المدرس المساعد محمد حسن وادي

كلية الامام الكاظم عليه السلام

mohamed.hasan@iku.edu.iq

ORCID: <https://orcid.org/0009-0009-8804-3550>

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى توضيح دور الائتمان المصرفي وتأثيره في كفاية رأس المال من خلال دراسة العلاقة بين الائتمان وكفاية رأس المال وفق بازل 3. تتابع أهمية هذا البحث بدراسة الائتمان المصرفي من أجل الحد من التخلف عن سداد القروض المصرفية وبالتالي منع المصرف من الإفلاس من خلال الحد من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف والحاجة إلى التحوط ضدها. اجر الباحث دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها أربعة مصارف وللفترة (2010-2020)، وتوصل البحث الى ان الائتمان المصرفي يؤدي الى تحسين كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل 3 فعند تحقيق الأرباح يؤدي الى زيادة في رأس المال بشكل أفضل والتوافق مع المعايير الدولية من خلال السياسات الائتمانية مما يعزز من مواعمة المصارف التجارية مع تلك المتطلبات. وأوصى البحث بضرورة وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة والملائمة لتجنب الأزمات والحد من مخاطر الائتمان وخاصة المخاطر السلبية، وإيجاد السبل المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر، ووضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي - كفاية رأس المال- بازل 3



The impact of bank credit on capital adequacy according to Basel III An applied study on a sample of commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange 2010-2020

Assistant teacher, Mohamed Hassan Wadi

Imam Al-Kadhim College

mohamed.hasan@iku.edu.iq

ORCID: <https://orcid.org/0009-0009-8804-3550>

Abstract

This research aims to clarify the role of bank credit and its impact on capital adequacy by studying the relationship between credit and capital adequacy according to Basel III. The importance of this research stems from studying bank credit in order to reduce default on bank loans and thus prevent the bank from bankruptcy by reducing It is one of the most important risks to which banks are exposed and the need to hedge against it. The researcher conducted an applied study in a sample of four commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange for the period (2010-2020). The research concluded that bank credit leads to improving capital adequacy in accordance with Basel III requirements. When profits are achieved, it leads to an increase in capital. Better money and compliance with international standards through credit policies, which enhances the alignment of commercial banks with those requirements. The research recommended the need to develop appropriate and appropriate policies and strategies to avoid crises and reduce credit risks, especially negative risks, find appropriate ways to deal with these risks, and develop appropriate policies and strategies.

Keywords: bank credit - capital adequacy - Basel III



المقدمة

أصبحت الخدمات المصرفية من المؤسسات التي تلعب دورا بالغ الأهمية في الأنشطة الاقتصادية المحلية لأنها أصبحت أحد مصادر الأموال اللازمة لأنشطة السوق المحلية في حين أن مصادر التمويل الأخرى، مثل سوق رأس المال، لا تزال ضعيفة ومحدودة وغير قادرة على توفير مصادر تمويل كافية للنشاط الاقتصادي والاستثماري، ويأتي دور المصارف في دعم أنشطة التنمية وكذلك الاقتصاد الوطني من أجل زيادة النمو الاقتصادي بهدف التنمية الوطنية وتحقيق الاستقرار وهذا يتطلب ظروفًا مصرفية جيدة وصحية حتى يرتفع مستوى ثقة الجمهور في المؤسسات والأنظمة المصرفية بشكل جيد حتى يمكن للأنشطة الاقتصادية أن تسير بسلاسة. على الرغم من أن المصرف لديه وظيفة الوساطة أو كوسيط مالي عن طريق جمع الأموال من الأطراف التي لديها أموال فائضة (وحدات فائضة) وتوجيهها مرة أخرى إلى الأطراف المحتاجة للأموال (وحدات العجز)، يشكل الائتمان المصرفي جزءًا أساسيًا من نشاط المصارف في تقديم القروض والتسهيلات المالية للعملاء، لذا تمنح المصارف الائتمان والتسهيلات الائتمانية لعملائها، ويصاحب هذا النشاط مخاطر تعرف بمخاطر عدم الائتمان التي تواجهها عمليات منح الائتمان في المصارف، وفي المقابل عند تحقيق الربح تؤدي الزيادة في الأرباح المحققة من الائتمان الممنوح من قبل المصارف إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال في حالة تقديم الائتمان للمجتمع وفقا للشروط المتفق عليها والمطلوبة من قبل المصارف وعلى العكس من ذلك، إذا كانت نسبة القروض المتعثرة مرتفعة، فإن الفوائد والأرباح ستتناقص، وبالتالي ستتناقص نسبة رأس المال نتيجة مواجهة الخسائر الائتمانية. يلعب رأس المال في المصارف دورا مهما للغاية، ومن المهم أن تولي الإدارة اهتماما لنسبة كفاية رأس المال، رأس المال هو المصدر الرئيسي لتمويل العمليات المصرفية ويعمل أيضا كحاجز ضد مخاطر الخسارة المحتملة وكلما زاد رأس المال المملوك، كلما كان المصرف أقوى في التعامل مع المخاطر غير المتوقعة حتى تتمكن المصارف من زيادة ثقة الجمهور. لذا فإن رأس المال أمر بالغ الأهمية حيث يساهم في تمويل الأنشطة التشغيلية بشكل كبير في اقتناء الموجودات مما قد يكون له تأثير إيجابي على المصرف، حيث تزداد الموجودات الإنتاجية مع زيادة مستوى كفاية رأس المال، يمكن من خلال ذلك قياس الوضع الصحي للشركات المصرفية من جوانب مختلفة، أحدها رأس المال، لأن رأس المال المصرفي يعتبر أحد الجوانب المهمة للتدفقات التشغيلية للمصارف. لكي تتمكن المصارف من المنافسة، يجب أن تكون نسبة كفاية رأس المال كافية وبالتالي فهي نسبة قدرة



المصرف على تغطية الانخفاض في موجوداته، فإن انخفاض نسبة كفاية رأس المال يعني أن هذا مؤشر على أن المصارف لا تملك القدرة على تحمل المخاطر التي تواجهها الشركة المصرفية. كفاية رأس المال هي مؤشر على الأداء المصرفي، وهذا يدل على أن المصرف لديه القدرة على التطور في المستقبل، مما يجعل المستثمرين أكثر ثقة في استثمار أموالهم في المصرف نفسه. لذلك، من الضروري البحث في العوامل التي يمكن أن تؤثر على رأس مال البنك حتى تصبح أساساً لإدارة رأس مال المصرف.

أهمية البحث:

تواجه المصارف العديد من المهام في تقديم الخدمات المصرفية، بما في ذلك الائتمان المصرفي لذلك، يجب على المصارف الخاصة دراسة الائتمان المصرفي من أجل الحد من التخلف عن سداد القروض المصرفية وبالتالي منع المصرف من الإفلاس. لذلك تساهم هذه الدراسة في معرفة الدور الذي تلعبه أبعاد دراسة الائتمان المصرفي في كفاية رأس مال المصرف وفقاً لبازل III، وذلك للوصول إلى استنتاجات ومقترحات يمكن للمصارف الآلية قيد الدراسة الاستفادة منها والعمل عليها في الوقت الحالي أو في المستقبل.

أهداف الدراسة

يهدف البحث الى دراسة دور الائتمان المصرفي في كفاية رأس المال المصرفي وفق بازل III بين المصارف العراقية بما في ذلك:

1. أهداف تطوير معايير الائتمان المصرفي.
2. تحديد طبيعة العلاقات ومعايير الائتمان المصرفي لكفاية رأس مال المصارف وفقاً لاتفاقية بازل III.
3. دراسة معايير الائتمان المصرفي فيما يتعلق بكفاية رأس مال المصارف وفقاً لبازل III.
4. تقييم تأثير السياسة الائتمانية المتبعة على استقرار العمل المصرفي وتقييم إدارة المخاطر من قبل الإدارة المصرفية.

5. دراسة العوامل المؤثرة على العلاقة بين الائتمان النقدي وكفاية رأس المال.

مشكلة البحث

ونظراً للتطورات التي يشهدها القطاع المصرفي على المستوى العالمي والمحلي، فإن أهمية الائتمان المصرفي وكفايته تزيد من رأس المال، ولم يكن له تأثير مباشر على النشاط المصرفي،



مما يؤثر على الوضع المالي للمصارف وهذا ما يميز البيئة المصرفية العراقية من تحديات وخصوصية فريدة في مواجهة المخاطر. حيث تعمل المصارف جاهدة لمواجهة المخاطر وخاصة مخاطر الائتمان التي أصبحت واضحة بعد أزمة الائتمان المالي في عام 2007، والعوامل التي تزيد من تأثير او تقلله لذا تدور مشكلة البحث حول الإجابة على السؤال التالي:

كيف يؤثر الائتمان النقدي على كفاية رأس المال المصرفي؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن هناك تأثيراً مباشراً وإيجابياً للائتمان النقدي على كفاية رأس المال وان تحسين إدارة الائتمان النقدي يمكن ان يساهم في تعزيز كفاية رأس المال وزيادة قدرة المصارف على تحمل المخاطر المالية.

مراجعة الأدبيات

دراسة (Lew & Lau,2022) تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين مخاطر الائتمان وأداء البنوك التجارية في منطقة الآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا). يتم تغطية 113 بنكاً تجارياً في ماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين وفيتنام لأغراض التحليل. وتحدد الدراسة مخاطر الائتمان باستخدام ثلاثة مقاييس شائعة، وهي نسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض إلى الودائع، والقروض المتعثرة. يمكن أن تمثل نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الودائع مخاطر استراتيجية التمويل لدى البنوك، في حين تمثل القروض المتعثرة إجمالي مدفوعات العملاء المتأخرة كنتيجة محتملة لسلوك المخاطرة. تم استخدام تحليل بيانات اللوحة الذي يغطي الأعوام 2016-2020 وتشير النتيجة إلى أن جميع المقاييس المذكورة أعلاه لها علاقة كبيرة بأداء البنوك التجارية، بدلالة العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وهو ما يتوافق إلى حد كبير مع التوقعات الأساسية. وفي حين أن سلوك المخاطرة قد يعزز قياس العائد للربحية، فإنه في الوقت نفسه من شأنه أن يعرض البنك لمخاطر الجانب السلبي كما يتجلى في ارتفاع مستوى القروض المتعثرة. اما دراسة (Abu-Alrop&Kokh,2020) فقد استخدمت الانحدار المتعدد لقياس تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك الروسية. تناولت هذه الدراسة تأثير مخاطر الائتمان على أداء 85 بنكاً تجارياً روسياً خلال الفترة (2008-2017) كما توصلت الدراسة إلى أن تأثير نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض كان سلبياً وأكبر من التأثير الإيجابي لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول لأن تأثير جودة الائتمان أكبر وأهم من تأثير حجمه.



وخلصت الدراسة إلى أن تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك الروسية ليس تأثيراً ثابتاً بل هو تأثير متغير من سنة إلى أخرى، ولكن في الحالات التي يترك فيها الائتمان أثراً على مؤشرات الأداء غالباً ما يكون هذا التأثير سلبياً وكبيراً. كما خلصت الدراسة إلى أن جودة الائتمان لها تأثير كبير وسلبى على مؤشرات الأداء، إلا أن حجم الائتمان له تأثير محدود. هدفت دراسة (Isanzu,2017) إلى إجراء دراسة تجريبية لتأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك الصينية. تم جمع البيانات الثانوية من أكبر خمسة بنوك تجارية في الدولة لمدة 7 سنوات من 2008 إلى 2014. استخدمت الدراسة القروض المتعثرة، ونسبة كفاية رأس المال، واحتياطي القروض الضعيفة، ورسوم انخفاض قيمة القروض كمقاييس لمخاطر الائتمان ولقياس تم استخدام عائد الأداء المالي على الأصول. تم إجراء تحليل البيانات باستخدام نموذج انحدار البيانات المتوازن، وكشفت نتائج الدراسة أن القروض المتعثرة وكفاية رأس المال لهما تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الصينية؛ ولذلك فإن الحاجة إلى السيطرة على مخاطر الائتمان أمر بالغ الأهمية للأداء المالي للبنوك. وتهدف دراسة (Aliamin& Ibrahim,2018) إلى تحليل تأثير كفاية رأس المال وحجم المصرف على القروض المتعثرة في البنوك العامة في إندونيسيا للفترة 2012-2016. تم الحصول على البيانات الثانوية المستخدمة من البيانات المالية التي ينشرها بنك إندونيسيا. هذا البحث هو دراسة اختبار الفرضيات. تم استخدام طريقة أخذ العينات الهادفة وتشكل 81 عينة العينات النهائية لهذه الدراسة. تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد مع تقدير بيانات اللوحة لاختبار الفرضيات. النتائج - أظهرت النتائج أن نسبة كفاية رأس المال وحجم البنك ونسبة القروض إلى الودائع لها في نفس الوقت تأثير على القروض المتعثرة. وجزئياً، أظهرت النتائج أن نسبة كفاية رأس المال لها تأثير إيجابي على القروض المتعثرة، في حين أن حجم البنك يؤثر سلباً على القروض المتعثرة، ونسبة القروض إلى الودائع تؤثر سلباً على القروض المتعثرة. والغرض من دراسة (Omran&Arshad,2019) هو دراسة تأثير مقاييس المخاطر المعتمدة على المصارف وعوامل المخاطر ذات الصلة بالإضافة إلى نسبة رأس المال وجودة التدقيق لتحقيق الاستقرار. تم جمع عينة من 28 مصرفاً تجارياً من السوق المالية الوطنية في باكستان، والفترة عام من عام 2007 إلى عام 2016. ويتم تطبيق نماذج الانحدار اللوحة مثل المربعات الصغرى العادية (OLS) والتأثير الثابت والتأثير العشوائي تحت عنوان قوي لفحص التأثير عوامل الخطر ونسبة رأس المال وجودة التدقيق على الاستقرار المالي (FS). وجدت الدراسة أن عوامل المخاطر



المعتمدة على البنوك مثل مخاطر السيولة والائتمان والمخاطر التشغيلية لها تأثير سلبي كبير على كلا مقاييس الاستقرار. ويبدو أن نسبة رأس المال المفرطة تؤثر سلباً على تدابير الاستقرار المالي. ويوصي صناع السياسات والمحللون الماليون ومسؤولو الائتمان في المصارف بتحليل ومراجعة العلاقة بين عوامل الخطر ونسبة رأس المال وجودة التدقيق والخدمات المالية للمصارف التجارية الباكستانية. وقدمت دراسة (Alzoubi,2021) الدليل على أن المصارف ذات رؤوس الأموال المفرطة أكثر حساسية للعوامل الأساسية وليس للمتطلبات التنظيمية مثل متطلبات اتفاق بازل، وهو ما يثير التساؤل حول ما إذا كانت حدود بازل كافية للحد من الأزمات المالية. كما يبدو أن الحفاظ على الحواجز الوقائية ضد الانخفاض إلى ما دون الحد الأدنى من المتطلبات له أهمية من الدرجة الثانية. وتوصلت الدراسة الى ان هناك ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على كفاية رأس المال هي المخاطرة والعائد والنشاط مؤشرات المخاطر تدفع نسب كفاية رأس المال إلى الانخفاض. العائد على متوسط الأصول (ROAA) له التأثير الأكبر بين جميع العوامل، حيث تقوم المصارف بتغذية رؤوس أموالها داخلياً باتباع نظرية الترتيب، كما أنها تزيد رأس المال كلما تحسنت أنشطتها (نسبة القروض إلى الأصول). العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) هو أحد عوامل التكلفة. اما دراسة (Rianto & Salim,2020) لغرض دراسة تأثير العائد على الأصول (ROA)، ونسبة القرض إلى الودائع (LDR)، وصافي هامش الفائدة (NIM)، والقروض المتعثرة (NPL) نحو نسبة كفاية رأس المال (CAR). يستخدم هذا البحث عينة من 107 من البنوك المدرجة في بورصة إندونيسيا في العام 2016-2018. تقنيات معالجة البيانات في هذا البحث باستخدام SPSS نتائج هذا البحث يشير إلى أن جميع المتغيرات المستقلة في وقت واحد لها تأثير معنوي على نسبة كفاية رأس المال (CAR). يشير الاختبار الجزئي إلى أن نسبة القروض إلى الودائع (LDR) والقروض العاملة (NPL) لها تأثير كبير على نسبة كفاية رأس المال (CAR). ليس للعائد على الأصول (ROA) وصافي هامش الفائدة (NIM) أي تأثير كبير على نسبة كفاية حقوق الملكية (CAR). اما دراسة (Dao & Nguyen,2020) يسعى هذا البحث إلى التعرف على محددات نسبة كفاية رأس المال وأداء البنوك والعلاقة بين هذين المتغيرين التابعين. تستخدم الورقة 128 ملاحظة لـ 16 بنكاً تجارياً فيتنامياً خلال الفترة من 2010 إلى 2017، مع متغيرين تابعين متزامنين CAR و ROE، ومتغيرات مستقلة بما في ذلك العائد على الأصول، Tobin Q، نمو الائتمان، نمو الناتج المحلي الإجمالي، حقوق الملكية إلى الودائع، القروض إلى الودائع، حجم البنك، التكلفة إلى الدخل،



مخاطر السيولة، نسبة مخصصات خسائر القروض، القروض المتعثرة والتضخم. أظهرت النتائج أن نسبة كفاية رأس المال وأداء البنوك لهما علاقة ذات دلالة إحصائية، كما أن نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع ونسبة التكلفة إلى الدخل كلها لها تأثيرات كبيرة. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن المصارف التجارية يجب أن تتحكم في العناصر المعنية من أجل الحفاظ على مستوى كافٍ من رأس المال وكذلك خلق أداء فعال. فيما تناولت دراسة Malik (2021) & Aziz) مدى فعالية رأس المال التنظيمي في تعزيز الكفاءة ونمو الائتمان وتقليل القروض المعدومة في المصارف التجارية المدرجة في بورصة باكستان (PSX) من عام 2010 إلى عام 2019. وعلى وجه التحديد، تمت دراسة تأثير نسبة كفاية رأس المال (CAR) على صافي هامش الفائدة (NIM)، ونمو الائتمان (CR)، والقروض المتعثرة (NPLs). وكشفت النتائج أن تطبيق سياسة كفاية رأس المال تلعب دور وتزيد من هامش الفائدة ونمو الائتمان ويقلل القروض المتعثرة في المصارف التجارية الباكستانية. ومع الأهمية الكبيرة للحد الأدنى الصارم لكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك، فإن نتائج الدراسة تعتبر ذات قيمة بالنسبة للجهات التنظيمية والبنوك ومدققي الحسابات والمستثمرين. بينما تطرق دراسة (El-Ansary & Hafez, 2015) للعوامل التي تؤثر على نسبة كفاية رأس المال (CAR) في البنوك التجارية المصرية. وشملت الدراسة 36 مصرفاً خلال الفترة من 2004-2013. دراسة العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التالية: نسبة الأصول المدرة للربح، والربحية، والسيولة، ومخصص خسائر القروض كمقياس لمخاطر الائتمان، وصافي نمو هامش الفائدة، والحجم، ونسبة أصول القروض، ونسبة أصول الودائع. أظهرت النتائج أن جودة الأصول وحجمها والسيولة وجودة الإدارة ومخاطر الائتمان هي أهم المتغيرات التي تفسر تباين نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف المصرية.

الائتمان المصرفي

تقدم المصارف التجارية خدمات مصرفية متنوعة لعملائها، وأهم وأخطر هذه الخدمات هو الائتمان المصرفي. يعتبر الائتمان المصرفي من أكثر الأنشطة ربحية من ناحية وله أكبر نصيب من المخاطر المصرفية من ناحية أخرى في حالة عدم قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم للمصرف في (تواريخ الاستحقاق المحددة من حيث المبلغ الأساسي مع فوائدهم، مما يؤدي فشل الائتمان المصرفي إلى خسائر تؤثر على المصرف وتؤثر بشكل مباشر على نتائج عمل المصرف (Iwedi&Onuegbu, 2014) وبناء على ذلك، يمكن تعريف الائتمان المصرفي كمصطلح، يشير



إلى ممارسة إقراض الأموال من المصارف إلى الشركات التي لها تأثير على سياسات المؤسسات المالية الأكثر نفوذاً في العالم (Alshatti,2015:339) إن شخصية المقترض هي المحور الرئيسي للائتمان المصرفي والتي تتمثل في (السمعة، والصدق، والأمانة، والنزاهة) يفضل ان يتمتع الشخص الذي له دور مهم في العمل الائتمان ان تتوفر فيه هذه الصفات التي تجعله مسؤولاً عن سداد التزامه في مواعيده المحددة وتقليل مخاطر الائتمان، وذلك يتطلب التحقق من هوية المقترض (Shafiq & Nasr, 2010:10) فالكل مصرف استراتيجيته وسياسته الخاصة بالإقراض والتي على أساسها يتخذ قراراته وأنشطته يجب أن تكون سياسة الإقراض مرنة لتحقيق الأهداف التالية كما أوضحها (Gitman, et al, 2012)

1. سلامة القروض الممنوحة من قبل المصرف.

2. تطوير الأنشطة المصرفية وتحقيق العوائد.

3. ضمان المراقبة المستمرة لعملية الاقتراض في جميع مراحلها

وعليه يجب على إدارة المصرف عند تقييم التسهيلات الائتمانية المتعلقة بها إجراء دراسة لعدد من القروض حيث يتم تحديد القرار الصادر عن المصرف بشروط ومعايير تتناسب مع سياساته الإقراضية ويجب على المصرف او القسم المسؤول عن منح الائتمان مراقبة الوضع المالي للعميل بشكل مستمر ومتابعة التطورات غير المتوقعة في الوضع المالي للعميل (Sheikh MA, 2020,) (828). يقوم المصرف ايضاً بدراسة أسباب حاجة الزبون للائتمان وفي أي جانب سيتم استخدامه (Supriya et al,2019:144) كذلك يجب على المصرف ان يأخذ بنظر الاعتبار مصدر الدخل لدى الزبون وإمكانية دفع التدفقات النقدية المستقبلية والمتضمنة أقساط الائتمان مع الفوائد المترتبة على منح التسهيلات المصرفية، بالإضافة يشترط في الائتمان تقديم الضمانات الائتمانية الغرض الرئيسي من الضمانات هو تأمين القرض في حالة عدم السداد وصرف قيمة القرض وبالتالي منعه من التخلف عن السداد. يشكل الضمان الإجراء الأساسي للحماية من مخاطر التخلف عن سداد القروض ويوفر دعماً مالياً قوياً لإشراك المدينين، سواء كان الشخص ملزماً بالسداد أو لا يريد ذلك. ويختلف نوع الضمانات حسب نوع الضمان وموقع الاعتماد. فرص شراء البضائع أو بضمان الأوراق المالية، أو بضمان الأوراق التجارية، أو غير ذلك (Al-Zubaidi, 2002: 90-97)، وتشمل أهم مؤشرات حساب مخاطر الائتمان كما ذكرها (Allen&Powell,2011:1468)

وكما يلي:



1. سجل الائتمان: يعكس سجل الدفع السابق.

2. الدين الحالي: مبلغ الدين المستحق

3. الدخل: القدرة على سداد الديون

4. الموجودات: القيمة المالية للموجودات التي يمكن استخدامها لسداد الديون

5. التحليل المالي: تقييم البيانات المالية لشخص أو شركة.

كفاية رأس المال

هناك مفهومان مصرفيان لا يختلفان في محتواهما وهي تعبيرات مترادفة أهدافهم واحدة وهي دعم ثقة المودعين في المصرف، ليتمكن من جذب الودائع الكافية لضمان حسن سير أعماله ونموها، واستيعاب أي خسائر غير متوقعة، وتمكين المصرف من مواصلة أنشطته المختلفة (Al-Tamimi, 2013:45). ومواجهة الأحداث دون التأثير على ثقة المودعين وهي تسمى كفاية رأس المال والتي تعني وهي الحد الأدنى لمقدار رأس المال الكافي التي يجب أن يمتلكها المصرف لمواجهة المتطلبات التي تخدم استيعاب مخاطر الخسارة التي قد يواجهها المصرف الغير المتوقعة التي قد تحدث بسبب الإقراض والاستثمار وغيرها من الأعمال الفرعية التي يقوم بها المصرف (Suroso, 2022:45) ونجد ان الملاءة المصرفية بأنها قدرة موجودات المصرف على تغطية التزاماته ولدعم ثقة المودعين، ولهذا فإن مصطلحي الكفاية والملاءة وجهان لعملة واحدة، وهي أن رأس المال يجب أن يكون كافيا، ازدادت أهمية مفهوم كفاية رأس المال المصرفي بشكل ملحوظ منذ سبعينيات القرن العشرين في المصارف، وكذلك ظهور الأزمات المالية عندما شهد العالم تغيرات كبيرة كان لها تأثير سلبي، مما استدعى بناء أسس وقائية دفاعية للمصرف في أوقات الأزمات والظروف غير العادية (Patni & Darma, 2017:168) وتعزى أهمية كفاية رأس المال أيضا إلى الحاجة إلى ضمان كافية للمودعين والدائنين وتحافظ على عائد معقول للمساهمين، وعلى المستوى العالمي، دفعت هذه التطورات السلطات الرقابية إلى تشديد إجراءات الرقابة ووضع المعايير، إجراءات جديدة لمساعدة المؤسسات المصرفية على تجنب الوصول إلى مرحلة الفشل (AL-SLEHAT 2022:166)، تعتبر كفاية رأس المال مفهوما أساسيا في الصناعة المصرفية، حيث تلعب دورا حاسما في حماية البنوك وضمان استقرارها من خلال تقاس كفاية رأس المال بنسبة رأس مال البنك إلى أصوله المرجحة بالمخاطر ودور كفاية رأس المال في إدارة المخاطر كحاجز ضد المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف، مثل مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل



الناشئة عن التخلف عن سداد القروض أو تحركات السوق المعاكسة أو الفشل التشغيلي الداخلي
(Sigauke,2014)

تكوين رأس المال في البنوك وفقا لبازل III

كانت المصارف في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم قادرة على بناء روافع مالي مفرطة داخل وخارج الميزانية العمومية بموجب اتفاقية بازل الثانية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تساؤل جودة رأس المال. والأهم من ذلك أن المصارف لم تكن مستعدة لاستيعابها مبالغ كبيرة من التداول النظامي والخسائر المرتبطة بالائتمان لأنه لم تكن المصارف في حالة موقف للتعامل مع التعرض للمخاطر الكبيرة خارج الميزانية العمومية. عندما كان كل هذا يحدث، ما الذي جعل الأمور خارجة عن السيطرة، إضافة كان أن المستثمرين (السوق) فقدوا الثقة في النظام المصرفي برمته، فضلا عن قدرته المشكوك فيها على اتخاذ القرار لوضع الأزمة تحت السيطرة. وقد أدى هذا وحده إلى خلق حالة من الذعر أدت إلى مزيد من التدهور في النظام المالي العالمي، اشتدت ردود الفعل المتسلسلة للمستثمرين في جميع أنحاء العالم وتسببت في نقص السيولة في السوق. هذا عندما وشعرت الحكومات بالحاجة إلى التدخل عن طريق ضخ سيولة إضافية وإعطاء الوعود بمزيد من الدعم الرأسمالي للمؤسسات المالية الفاشلة (Angelini et al,2011:4) وكانت المصارف بطبيعة الحال في مركز الأزمة، ورأت اللجنة أن أحد عيوب بازل 2 لا بد من تصحيحه فورا. وكان الحل هو رفع نوعية وكمية رأس المال والتأكد من أن جميع الأنظمة المصرفية بما فيها الدول الأعضاء وفي جميع أنحاء العالم متسقة وشفافة، وبعد ذلك تغطية المخاطر وإدارتها، والتي كان يُعتقد أيضًا أنها أحد أوجه القصور التي تؤكد بازل 2. تم تقديم نسبة الرافعة المالية للمساعدة في احتواء الرافعة المالية المفرطة في النظام المصرفي. وكانت السيولة مشكلة أساسية قبل وأثناء الأزمة؛ لرعاية هذه المسألة، فإن اللجنة أوصت بتقديم احتياطي رأسمالي يسمى "مصد المحافظة للسماح للمصارف ببناء احتياطيات رأس المال لتكون متاحة للاستخدام أثناء الضغوط المالية أو الاقتصادية بموجب اتفاقية بازل 3 (Taskinsoy, 2013:2)، ونظراً لأن المصارف تعد بمثابة وسطاء مهمين للمعاملات المالية، فسيكون من المستحيل تقريباً التعامل مع المعاملات المعقدة للأنشطة الاقتصادية في الحياة الحديثة. وبالتالي، وكما حددت اللجنة إن النظام المصرفي القوي والمرن هو الحل الأمثل في الأساس للنمو الاقتصادي المستدام، حيث تقع المصارف في قلب عملية الوساطة الائتمانية بين المصارف المدخزين والمستثمرين. علاوة على ذلك، تقدم المصارف بخدمات حيوية للمستهلكين



والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل الشركات الكبرى والحكومات التي تعتمد عليها للقيام بأعمالها اليومية، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي. لهذا نجد ان اللجنة عازمة على إنشاء نظام مصرفي مرن، ولكن أولاً، فهي ملتزمة به تماماً تصحيح عيوب اتفاقية بازل 2 من خلال اتباع التدابير الاتية (Obalade et al,2022:114).

1. رفع جودة واتساق وشفافية القاعدة الرأسمالية نوعية وكمية رأس المال بموجب اتفاقية بازل 2 لم تكن كافية مما أدى إلى زيادة تعرض المصارف للمخاطر (Taskinsoy, 2013:3)
 2. تعزيز تغطية المخاطر. وكانت التغطية المحدودة للمخاطر بموجب اتفاقية بازل 2 واضحة وكان من الضروري تعزيزها. تعتبر المخاطر خارج الميزانية العمومية والتعرض للمشتقات المالية من العوامل الرئيسية المزعزة للاستقرار (Bredenkamp et al,2009:168).
 3. استكمال متطلبات رأس المال على أساس المخاطر مع نسبة الرافعة المالية. حيث كانت تراكمات الرافعة المالية أمراً رئيسياً في المشكلة خلال أزمة عام 2008 وكانت أيضاً مشكلة في الأزمات السابقة فعندما يصبح تراكم الروافع المالية بمثابة قوة تدفع المصارف إلى خفض أسعار الموجودات (Broner & Rigobon,2004:4).
 4. الحد من مساهمة التقلبات الدورية وتعزيز الحواجز الوقائية لمواجهة التقلبات الدورية لتحويل النظام المصرفي منها كونه جهاز إرسال الصدمات إلى ممتص الصدمات الرئيسي. وتشمل بعض الأهداف الرئيسية ما يلي: الحد من الفائض التقلبات الدورية، وبناء احتياطات رأس المال في المصارف الفردية، ومنع النمو الائتماني الزائد (Taskinsoy, 2013:3).
 5. معالجة المخاطر النظامية والترابط، فأن وجود خلل في إطار اتفاقية بازل 2 أنه قبل في ظل الأزمة، لم يتم تطوير خيارات السياسة بطريقة تضمن وجود المصارف ذات الأهمية المنهجية تخضع لنفس المتطلبات التنظيمية (Rijckeghem & Üçer,2005).
- العناصر الرئيسية للمقترح بموجب اتفاقية بازل III كما بينها (Elliott,2010:8)
1. المصارف التي يتم تأسيسها كشركات مساهمة، يجب أن يتكون رأس المال من المستوى الأول فقط من الأسهم العادية ويتم الاحتفاظ بأرباح الشركة؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب تطبيق التعديلات التنظيمية اللازمة لتنسيق التعديلات التنظيمية وتطبيقها على المستوى الدولي.



2. تعزيز الأدوات الأخرى لرأس المال من الطبقة الأولى إلى جانب الأسهم العادية التي تؤدي إلى تآكل الجودة والفكرة هي أن جميع أدوات المستوى 1 يجب أن تكون قادرة على امتصاص الخسائر في حالة استمرارية الأمر.

3. تبسيط المستوى 2 عن طريق إزالة أي فئات فرعية. ضمن الطبقة 2 من رأس المال، يجب أن يكون للمودعين والدائنين ذو أجل استحقاق أصلي مدته 5 سنوات ويتم إطفائه باستخدام القسط الثابت

4. كان المستوى 3 زائداً عن الحاجة، لذا تم إلغاؤه. رأس المال المستخدم لتلبية متطلبات مخاطر السوق سيكون من نفس نوعية تكوين رأس المال المستخدم لتلبية متطلبات المخاطر الائتمانية والتشغيلية

5. لتحسين الشفافية ومعالجة قضايا الإفصاح، تأكد اللجنة من مطالبة المصارف بذلك للإفصاح عن جميع العناصر في تقاريرهم التي خضع لها رأس المال وعندما تفصح المصارف عن أي نسب مستخدمة، فإنها تحتاج أيضاً إلى تقديم تفسير كيف تم حساب هذه النسب.

6. تشترط اللجنة على جميع المصارف الموجودة على مواقعها الإلكترونية تقديم الشروط والأحكام الكاملة لجميع عن الأدوات المستخدمة كجزء من رأس المال التنظيمي.

الجانب العملي

لتحقيق فرضية الدراسة (يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للانتمان المصرفي على كفاية رأس المال المصرفي) يتم حساب متغيرات الدراسة لعينة الدراسة المتكونة من أربعة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي مصرف الشرق الأوسط، ومصرف التجاري العراقي، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف بغداد التجاري. ولفترة الدراسة الممتدة من 2010 ولغاية 2020.

أولاً: حساب الائتمان النقدي للمصارف عينة الدراسة يكون وفقاً لمجموع التسهيلات الائتمانية الممنوح من قبل المصرف

جدول رقم (1) الائتمان الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة للفترة 2010-2020



السنة	مصرف الشرق الاوسط	مصرف التجاري	مصرف الخليج التجاري	مصرف بغداد
2009	10978	66618	36587	32136
2010	26209	63596	45875	18585
2011	28683	82915	87645	14978
2012	38740	23110	21434	14740
2013	53783	39563	28657	21917
2014	38149	71545	28810	22890
2015	32423	91020	31087	23792
2016	32333	99040	28755	19507
2017	32905	10789	20427	14560
2018	34101	11933	17149	16195
2019	25221	11447	14462	14960
2020	11884	18084	12700	14163

نسبة نمو الائتمان لكل سنة ويتم ذلك وفقاً للمعادلة الآتية = مجموع الائتمان للسنة الحالية - مجموع الائتمان للسنة السابقة / مجموع الائتمان للسنة السابقة * 100

جدول رقم (2) نسبة نمو الائتمان لكل مصرف للفترة 2010-2020

السنة	مصرف الشرق الاوسط	مصرف التجاري	مصرف الخليج التجاري	مصرف بغداد
2009	—	—	91.1	—
2010	138.7	(-46.0)	(-75.5)	(-43.7)
2011	9.4	130.5	33.7	(-17.2)
2012	35.1	(-72.1)	0.5	(-1.6)
2013	38.8	71.2	7.9	48.7
2014	(-29.1)	80.8	(-7.5)	4.4
2015	(-15.0)	27.2	(-29.0)	3.9
2016	(-0.3)	8.8	(-16.0)	(-18.0)
2017	1.8	(-89.1)	(-15.7)	(-25.4)
2018	3.6	10.6	(-12.2)	11.2
2019	(-26.0)	(-4.1)	(-15.7)	(-7.6)
2020	(-52.9)	58.5	(-12.2)	(-5.3)



ثانياً حساب كفاية رأس المال

تحسب كفاية رأس المال = (رأس المال من المستوى 1 + رأس المال من المستوى 2) / الأصول
المرجحة بالمخاطر (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية + بنود خارج الميزانية
العمومية) * 100

جدول رقم (3) نسبة كفاية رأس المال لمصرف الشرق الأوسط للفترة 2010-2020

السنوات	رأس المال الاساسي	رأس المال الساند	المخاطر الائتمانية	بنود خارج الميزانية العمومية	مخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية	نسبة كفاية رأس المال
2010	183987336	16979000	208240793	21232291	2515655	0.61
2011	408397529	26613947	518818310	30315102	5562949	0.78
2012	310264563	37838000	490290008	28373251	2600886	0.67
2013	338833264	56900649	641121718	31568035	12086617	0.58
2014	316915074	64889926	561203981	11184239	12921749	0.65
2015	321716551	100704461	463023017	5660024	11082598	0.88
2016	301703155	81634245	474354079	3221894	8890030	0.79
2017	297437697	163385447	461259367	7259113	6206632	0.97
2018	303730081	203978832	507271229	3458124	4694712	0.99
2019	303471678	228356007	596465722	4503854	7324047	0.87
2020	303817559	84062259	674230532	11345862	4653400	0.56
المتوسط						0.76

جدول رقم (4) نسبة كفاية رأس المال لمصرف التجاري العراقي للفترة 2010-2020

السنوات	رأس المال الاساسي	رأس المال الساند	المخاطر الائتمانية	بنود خارج الميزانية العمومية	مخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية	نسبة كفاية رأس المال
2010	95538893	22156209	161380597	24089191	16528001	0.58
2011	135184629	23053940	138522128	30063924	14428111	0.86
2012	143200259	30479971	156033323	61720656	15075024	0.75
2013	196579178	36236660	143039286	64068853	13610164	1.05
2014	284385241	38456475	314674899	23614165	28602991	0.88
2015	443929927	34949000	243816211	28191563	25962897	1.04
2016	281941053	15513998	306107739	23372604	32027261	0.82
2017	291808794	19326607	335441530	19296796	34528677	0.80
2018	283677505	18837289	288325480	2422604	28972363	0.95



1.14	22217969	20649956	211456577	15931349	271929254	2019
1.22	21892820	38029044	215904566	28729000	307754629	2020
0.92						المتوسط

جدول رقم (5) نسبة كفاية رأس المال لمصرف الخليج التجاري للفترة 2010-2020

نسبة كفاية رأس المال	مخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية	بنود خارج الميزانية العمومية	المخاطر الائتمانية	رأس المال السائد	رأس المال الأساسي	السنوات
0.37	13137636	53518	196100298	13149509	63548282	2010
0.50	16443427	106140	247123605	13316760	118183956	2011
0.61	5280124	82629	264712144	14569329	149087506	2012
0.76	16621363	114064	412538388	20395399	303984100	2013
0.78	16441052	114119	451260237	18587000	345974012	2014
0.60	27762229	151037	556320584	35603198	314204752	2015
0.67	19934199	64656	494478788	14000000	317733784	2016
0.82	15590268	19036700	377470464	17561082	320887000	2017
0.94	22852238	13208500	330287226	28400000	314472926	2018
1.07	9475433	11071576	290891688	27640000	306709058	2019
0.97	9566427	18115500	365650700	74834410	307650715	2020
0.74						المتوسط

جدول رقم (6) نسبة كفاية رأس المال لمصرف بغداد للفترة 2010-2020

نسبة كفاية رأس المال	مخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية	بنود خارج الميزانية العمومية	المخاطر الائتمانية	رأس المال السائد	رأس المال الأساسي	السنوات
0.35	7071255	340094	389240254	18551912	118787915	2010
0.37	24647971	347571	417879973	21523368	139619840	2011
0.45	24544909	165667	488293087	22000000	207252848	2012
0.40	48954452	176867	750206358	25093000	291262414	2013
0.35	55632942	233419	835096382	22700000	292419198	2014
0.69	21139530	197491	452641685	57401000	268488373	2015
0.70	22327882	41114444	382239334	30302145	282821705	2016
0.80	20842900	32317648	333309494	30302145	276942042	2017
0.97	19433798	11517420	324837821	79574117	266742720	2018
0.74	18425412	16805607	442230340	81068404	273641424	2019
0.96	23355861	18449404	385198145	29498599	3784358352	2020
0.62						المتوسط



فحص سلامة البيانات واختبار فرضية البحث وقام الباحث بترميز البيانات تمهيدا لإدخالها في البرنامج الإحصائي بعد الانتهاء من قياس متغيرات البحث التي سبق عرضها ومناقشتها. وقد تم ذلك لإيصال البيانات بالشكل المناسب لاختبار الفرضيات :-

جدول رقم (7) ترميز متغيرات البحث.

الترميز	نوع المتغير	اسم المتغير	ت
CC	مستقل	الائتمان النقدي	1
CA	تابع	كفاية راس المال	2

ومن أجل بناء أساس متين لاختبار الفرضيات، قام الباحث بالتحقق من اكتمال البيانات ودقتها، والتأكد من استقرار السلسلة الزمنية، والتحقق من أنها تتبع التوزيع الطبيعي. ومن خلال الخطوات التالية:-

1- الإحصاء الوصفي

ويمكن تلخيص الإحصاء الوصفي لبيانات المتغيرات التي سيتم استخدامها في اختبار الفرضيات بالجدول الآتي:-

جدول رقم (8) الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
CC	44	10789	99040	32062.75	22926.222
CA	44	.35000	1.22000	.7570455	.22190066
Valid N (listwise)	44				

أكثر ما يبرز في الجدول هو أن جميع المتغيرات لها حجم عينة يبلغ 40 ملاحظة، وهناك إجمالي 40 قيمة صالحة (Valid N (listwise))، مما يعني أنه لا توجد قيم مفقودة في البيانات.

2- اختبار استقرارية السلاسل (جذر الوحدة)

كما وتم التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات المتغيرات، من خلال فحص الاتجاه العشوائي في السلسلة الزمنية وإذا ما كانت السلسلة فيها أنماط منهجية صالحة للتنبؤ، أو بمعنى آخر



التأكد من ان التغير في الزمن لا يحدث تغيرا في شكل التوزيع للسلسلة الزمنية، إذ أن الهدف من تحليل استقرارية السلاسل الزمنية هو الحصول على وصف دقيق يتمثل باكتشاف نمط الظاهرة المدروسة، وذلك بتسجيل القيم الماضية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات زمنية معينة، وان استقرارية السلاسل الزمنية تعتمد على وجود وسط حسابي وتباين ثابتين تقريبا بمرور الزمن. إذ ان الاعتماد على متغيرات غير مستقرة يعطي نتائج مضللة بين متغيرات الدراسة، ويتم التأكد من ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة Unit roots الذي في حالة وجوده في السلسلة فانه يجعل منها غير قابلة للتنبؤ، وباستخدام برنامج Eviews-v9 كانت النتائج كالآتي: -

جدول رقم (9) اختبار استقرارية السلاسل (جذر الوحدة) لمتغيرات البحث

Variable	T-Statistic	Prob	Result at level
CC	-7.427497	0.0000	Stationary
CA	-4.286189	0.0015	Stationary

يوضح الجدول السابق أن مستويات دلالة السلاسل الزمنية (Prob) لجميع المتغيرات أقل من 0.05، مما يشير إلى أنها تظل مستقرة عند هذا المستوى. لذلك، من الأمان استخدام هذه البيانات لإجراء تنبؤات وإجراء تحليلات انحدارية لمعرفة مدى صمود فرضيات البحث.

3- اختبار التوزيع الطبيعي

كما قام الباحث بأجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث وكانت النتائج كالآتي: -

جدول رقم (10) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test			
		CC	CA
	N	44	44
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	32062.75	.7570455
	Std. Deviation	22926.222	.22190066
Most Extreme Differences	Absolute	.215	.068
	Positive	.215	.060
	Negative	-.177-	-.068-
	Test Statistic	.215	.068
	Asymp. Sig. (2-tailed)	.000 ^c	.200 ^{c,d}



a. Test distribution is Normal.
b. Calculated from data.
c. Lilliefors Significance Correction.
d. This is a lower bound of the true significance.

الشيء الوحيد الذي يبرز من الجدول هو أن متغير الائتمان النقدي له مستوى أهمية قدره 2.0، وهو أعلى من عتبة 0.05. بالنسبة لهذا المتغير المعين، يشير هذا إلى أن البيانات يتم توزيعها بشكل طبيعي. وعلى الرغم من النتائج التي أظهرت أن قيمة Sig لمتغير كفاية رأس المال أقل من 0.05، إلا أن البيانات ما زالت تعتبر مستوفية لاختبار التوزيع الطبيعي لوجود 40 ملاحظة، وفقاً للنظرية التي تنص على أن البيانات موزعة بشكل طبيعي ومناسبة للتحليل الإحصائي إذا حجم العينة يتجاوز 30.

نتائج اختبار فرضية البحث

الفرضية " : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للائتمان النقدي في كفاية رأس المال" ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الاتي: -

$$CA_{it} = b_0 + b_1CC_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: -

b_0 = عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر، يتم تمثيل قيمة المتغير التابع بثابت معادلة الانحدار.

b_1 = مقياس لنوع ودرجة التأثير؛ المعروف أيضاً باسم المنحدر.

ε_{it} = يساوي ما يسمى بالبقايا الإحصائية أو أخطاء التقدير.

وفيما يلي النتائج التي تم الحصول عليها من خلال استخدام التطبيق الإحصائي SPSS:

جدول رقم (11) ملخص نموذج اختبار فرضية البحث

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.855 ^a	.731	.724	.525
a. Predictors: (Constant), CC				
b. Dependent Variable: CA				

تكشف نتائج جدول ملخص النموذج عن قيمة R-squared بقيمة 0.731 وقيمة الارتباط (R)

البالغة 0.855 بين المتغيرات التي تم اختبارها. ويشير هذا إلى أن الائتمان النقدي يمثل 10.2%



من التباين في كفاية رأس المال، وهذا المعيار. هو الانحراف المعياري لخطأ التقدير. كقاعدة عامة، تشير القيمة الأصغر لخطأ التقدير (0.525) إلى استقرار إحصائي أعلى.

جدول رقم (12) تباين اختبار فرضية البحث

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df ⁱ	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	31.420	1 ⁱⁱ	31.420	113.957	.000 ^b
	Residual	11.580	42 ⁱⁱⁱ	.276		
	Total	43.000	43 ^{iv}			

a. Dependent Variable: CA
b. Predictors: (Constant), CC

يتم عرض نتائج تحليل التباين (ANOVA) في الجدول أعلاه. قيمة F المحسوبة هي 113.95، وهي أعلى من القيمة الجدولية المحسوبة باستخدام درجات الحرية (df) (1,42)، وهي 08.4 عند مستوى دلالة 5%. وقد بلغ مستوى دلالة اختبار Sig 0.000، وهو أقل بكثير من قيمة الخطأ المقبولة في العلوم. تتم الإشارة إلى النموذج الإحصائي المناسب لاختبار الفرضية من خلال قيمة p اجتماعية ومحددة مسبقاً تبلغ 0.05.

جدول رقم (13) معاملات دالة الانحدار فرضية البحث

Coefficients ^a						
	Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.996E-16	.079		.000	1.000
	CC	.855	.080	.855	10.675	.000

a. Dependent Variable: CA

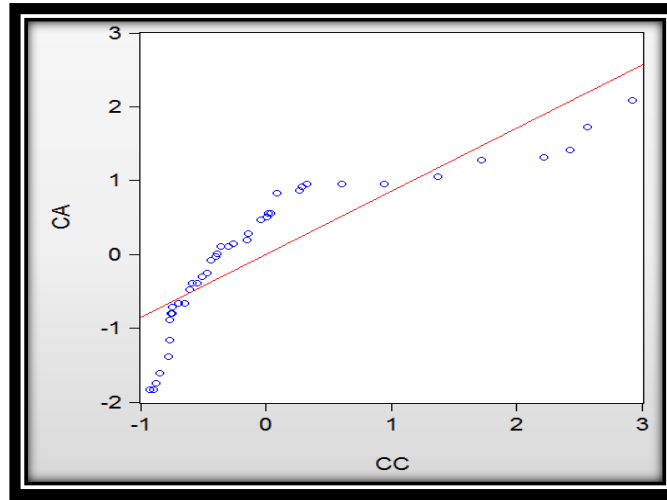
وبحسب جدول المعاملات فقد بلغت قيمة ميل معادلة الانحدار 0.855 مما يدل على أن المتغير المستقل كان له تأثير على المتغير التابع (عبر المعامل B). تشير قيمة المعامل الموجبة إلى وجود علاقة مباشرة بين المتغيرين، بمعنى أن زيادة الانتماء النقدي (المتغير المستقل) بمقدار درجة واحدة تؤدي إلى زيادة بنسبة 85.5% في كفاية رأس المال (المتغير التابع)، وتكون جميع المتغيرات المستقلة الأخرى ثابتة وخارج نطاق هذا البحث. أيضاً، كما يتبين من الجدول أعلاه،



حققت إحصائية T للمتغير المستقل 0,000، وهو أقل بكثير من الخطأ. تم ضبطه على 0.05 وهو معترف به على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية. بمعنى آخر، تم توفير الدليل الإحصائي للتأثير من خلال بيانات العينة، مما يدعم بقوة فرضية البحث.

والشكل الاتي يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين من خلال الاتجاه الصاعد للمنحنى:

شكل رقم (1) العلاقة بين الائتمان النقدي وكفاية راس المال

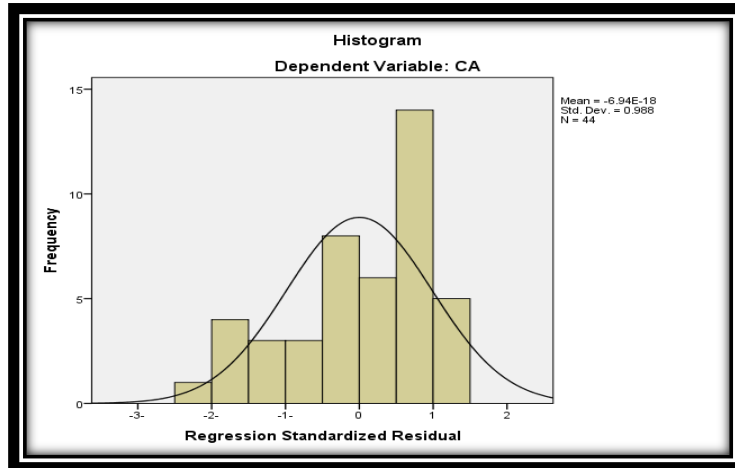


وبناء على النتائج يمكننا إعادة كتابة معادلة الانحدار التي تم استخدامها لاختبار الفرضية؛ يمكن

استخدام هذا الإصدار الجديد للتنبؤ بالطرق التالية: $CA = -2.996E-16 + 0.855 * CC$

الرسم البياني التكراري، الموضح في الشكل التالي، يوضح أن البقايا^v الإحصائية لمعادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي؛ وهذا يثبت أن معادلة الانحدار الأصلية كانت دقيقة.

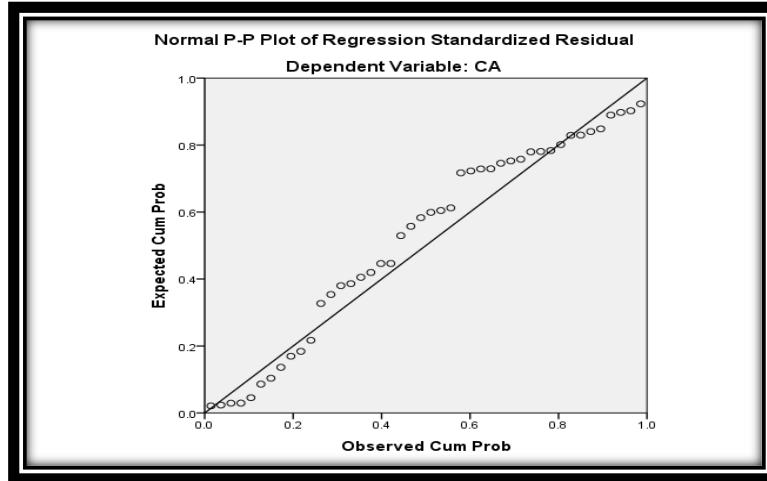
شكل رقم (2) المدرج التكراري لبواقي الفرضية





يقدم الشكل التالي تمثيلاً مرئياً لاستيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار. يعرض توزيع النقاط حول الخط المستقيم. ويترتب على ذلك أن المخلفات الإحصائية يتم توزيعها بشكل طبيعي، كما يتضح من ذلك.

الشكل رقم (2) التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية



الاستنتاجات:

1. ان الائتمان المصرفي يؤدي الى تحسين كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل 3 فعند تحقيق الأرباح يؤدي الى زيادة في رأس المال بشكل أفضل والتوافق مع المعايير الدولية من خلال السياسات الائتمانية مما يعزز من مواعمة المصارف التجارية مع تلك المتطلبات.
2. يمكن الائتمان المصرفي تحقيق رقابة دورية بهدف رصد ومراقبة القروض الممنوحة بشكل أكثر كفاءة.
3. تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه عمليات المصرف، وتؤثر هذه المخاطر على نسبة كفاية رأس المال، حيث أن زيادة مخاطر الائتمان تطلبت من المصارف زيادة كفاية رؤوس أموالها للحد من تأثير هذه المخاطر على المركز المالي للمصرف.
4. كفاية رأس المال لها تأثير كبير على استقرار العمل المصرفي ولها دور فعال في تحقيق كفاءة العمل المصرفي وتحقيق الأهداف المرجوة.
5. ان زيادة في نسبة كفاية رأس المال للمصارف ما يفسر رغبة المصارف في الحماية من تأثير الأضرار المالية الناتجة عن مخاطر الائتمان، وبالتالي القدرة على مواجهة الازمات.



6. إدارة المخاطر بشكل أفضل من خلال تجنب المخاطر الائتمانية وتحديد نسبة القروض التي يمكن ان يحصل فيها تعثر ودعمها بتعهدات ائتمانية أكثر.

التوصيات:

1. يتطلب من إدارة المصارف بالاهتمام بموضوع المخاطر، وإيلاء المزيد من الاهتمام للائتمان، من أجل إيجاد السبل المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر، ووضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة والمناسبة في ضوء هذه المخاطر، مع العمل على تحليل مخاطر الائتمان لتجنب الأزمات.
2. الخسائر المالية الناتجة وخاصة مخاطر انخفاض كفاية رأس المال، لأن مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال لها تأثير كبير على المركز المالي للبنك.
3. يتطلب من إدارة المصارف وضع خطة للتعامل مع طلبات القروض وتحليلها لتحديد المخاطر التي قد تنشأ عن هذه القروض والتسهيلات الائتمانية.
4. المحافظة على نسبة كفاية رأس المال مما يسهم في تحقيق الطمأنينة من مواجهة المخاطر الغير متوقعة وبالتالي تجنب الخسائر التي تؤثر على المركز المالي للمصرف.
5. ضرورة تحقيق التوازن بين السيولة المستخدمة في منح الائتمان المصرفي والكفاية المطلوبة لرأس المال، وعدم الانفراط في منح التسهيلات المصرفية بشكل يقلق من الاستقرار المصرفي.
6. وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة والملائمة لتجنب الأزمات والحد من مخاطر الائتمان.

المصادر

1. Alshatti, A. (2015). "The Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of the Jordanian Commercial Banks". Investment Management and Financial Innovations, Vol 12, Issue 1, PP 338 – 344.
2. AL-SLEHAT. Zaher Abdel Fattah. (2022), EFFECT OF INTEREST RATE RISK ON FINANCIAL PERFORMANCE THE MEDIATING ROLE OF BANKING SECURITY DEGREE: EVIDENCE FROM THE FINANCIAL SECTOR IN JORDAN, Business: Theory and Practice ISSN 1648-0627 / eISSN 1822-42022022 Volume 23 Issue 1: 165–174, doi.org/10.3846/btp.2022.13884.



3. Al-Tamimi . Khaled Abdalla Moh'd (2013).Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banksof Jordan an Empirical Study, International Journal of Academic Research in Economics and Management Science, July 2013, Vol. 2, No. 4ISSN: 2222-6990,
4. Alzoubi, M. (2021). Bank Capital Adequacy: The Impact Of Fundamental And Regulatory Factors In A Developing Country. Journal of Applied Business Research (JABR), DOI:10.19030/jabr.v37i6.10395.
5. Angelini, P., Clerc, L., Curdia, V., Gambacorta, L., Gerali, A., Locarno, A., Motto, R., Röger, W., Van den Heuvel, S. & Vlček, J. (2011). Basel III: Long-Term Impact on Economic Performance and Fluctuations Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1785522> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1785522>.
6. Bredenkamp, H., Josefsson, M., Lindgren, C. J., & Serdengeçti, S. (2009). Turkey's renaissance: From banking crisis to economic revival. In Successes of the International Monetary Fund: Untold Stories of Cooperation at Work (pp. 64-84). London: Palgrave Macmillan UK.
7. Broner, F., & Rigobon, R. (2004). Why are capital flows so much more volatile in emerging than in developed countries? Available at SSRN 884381.
8. Dao, B.T., & Nguyen, K.A. (2020). Bank Capital Adequacy Ratio and Bank Performance in Vietnam: A Simultaneous Equations Framework. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7, 39-46, DOI:10.13106/jafeb.2020.vol17.no6.039.
DOI: 10.6007/IJAREMS/v2-i4/53.
9. El-Ansary, O., & Hafez, H.M. (2015). Determinants of Capital Adequacy Ratio: An Empirical Study on Egyptian Banks. Risk



- Management & Analysis in Financial Institutions eJournal,
DOI:10.22495/cocv13i1c10p4.
10. Elliott, D. J. (2010). Basel III, the Banks, and the Economy. Brookings Institutions.
 11. Gitman, Lawrence J.& Zutter, Chad J., (2012), "Principles of Managerial Finance"13th Edition, Pearson Prentice Hall, New Jersey.
 12. Isanzu, J.S. (2017). The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks. Journal of international business research, 2, 14-17, DOI:10.18775/JIBRM.1849-8558.2015.23.3002.
 13. Iwedi, M. and Onuegbu, O. (2014). "Credit Risk and Performance of Selected Deposit Money Banks in Nigeria: An Empirical Investigation" European Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 31, No.1.
 14. Kamran, H.W., Omran, A., & Mohamed-Arshad, S.B. (2019). Risk Management, Capital Adequacy and Audit Quality for Financial Stability: Assessment from Commercial Banks of Pakistan. Asian Economic and Financial Review, DOI:10.18488/JOURNAL.AEFR.2019.96.654.664.
 15. Lew, B., & Lau, W.T. (2022). Credit Risk and Commercial Bank Performance: Evidence from ASEAN. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, DOI:10.6007/ijarems/v11-i3/14726.
 16. Malik, A., Butt, B.Z., Din, S.U., & Aziz, H. (2021). Regulatory Capital is a Panacea for Efficiency, Credit Growth and Reducing Non-Performing Loans in Commercial Banks. Asia-Pacific Management Accounting Journal, DOI:10.24191/apmaj.v16i2-10.



17. Oyetade, D., Obalade, A. A., & Muzindutsi, P. F. (2022). The Impact of Changes in Basel Capital Requirements on the Resilience of African Commercial Banks. *Scientific Annals of Economics and Business*, 69(1), 111-132, DOI:10.47743/saeb-2022-0001.
18. Patni, S.S., & Darma, G.S. (2017). Non-Performing Loan, Loan to Deposit Ratio, Net Interest Margin, BOPO, Capital Adequacy Ratio, Return on Asset and Return on Equity. *Jurnal Manajemen dan Bisnis* ISSN : 1829-8486 (print) Volume 14, No. 2.p 166-185
19. Rianto, L., & Salim, S. (2020). Pengaruh Roa, Ldr, Nim, Dan Npl Terhadap Capital Adequacy Ratio *Jurnal Paradigma Akuntansi*, 2(3), 1114-1122.
20. Shafiq, A. and Nasr, M. (2010). Risk Management Practices Followed by the Commercial Banks in Pakistan, *International Review of Business Research Papers*, vol. 6 No. 2, pp. 308-325.
21. Sheikh MA, Goel AK, Kumar T. (2020), An approach for prediction of loan approval using machine learning algorithm. Paper presented at: International Conference on Electronics and Sustainable Communication Systems (ICESC), pp. 490–494, 10.1109/ICESC48915.2020.9155614.
22. Sigauke, C., (2014), ‘Modelling electricity demand in South Africa’, Doctoral dissertation, University of the Free State.
23. Supriya P, Pavani M, Saisushma N, Vimala N, Vikas K. Loan prediction by using machine learning models. *Int J Eng Tech*. 2019; 5(22): 144-148. Credit risk measurement methodologies, School of Accounting, Finance and Economics, Edith Cowan University, 19th



- International Congress on Modelling and Simulation, Perth, Australia, 12–16 December 2011 <http://mssanz.org.au/modsim2011>, p 1464-1470.
24. Suroso, S. (2022). Analysis of the Effect of Capital Adequacy Ratio (CAR) and Loan to Deposit Ratio (LDR) on the Profits of Go Public Banks in the Indonesia Stock Exchange (IDX) Period 2016 – 20. *Economit Journal: Scientific Journal of Accountancy, Management and Finance*, DOI:10.33258/economit.v2i1.610.
25. Taskinsoy, J. (2013). Rigorous Capital Requirements Under Basel III: Possible Impact on Turkey's Financial Sector. *Journal of WEI Business and Economics*-April, Volume 2 Number 1.
26. Van Rijckeghem, C., & Üçer, M. (2005). Chronicle of the Turkish financial crises of 2000-2001. *Boğaziçi Üniversitesi*.
27. Yulianti, E.B., Aliamin, A., & Ibrahim, R. (2018). The Effect of Capital Adequacy and Bank Size on Non-Performing Loans in Indonesian Public Banks. *Journal of Accounting Research, Organization and Economics*, DOI:10.24815/JAROE.V1I2.11709.
28. Abu-Alrop, J & Kokh, I.A. (2020). Impact of Credit Risk on the Performance of Russian Commercial Banks. *ERN: Commercial Banks (Topic)*, DOI:10.15826/vestnik.2020.19.1.001.

¹ يتم تمثيل عدد القيم المحتملة التي يمكن تعديلها في حساب خاصية إحصائية بالاختصار "df"، الذي يرمز إلى درجات الحرية. توفر مجموعات البيانات الأساس لحساب العديد من السمات الإحصائية. المصطلح الخاص بكمية نقاط البيانات المستخدمة لتحديد سمة إحصائية محددة هو عدد المتغيرات المستقلة.

ii كمقياس للفرضية، فهو يعادل عدد المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار.

2 وهذا ما يُعرف بالدرجة الأولى من الحرية.

iii ومن حيث درجات الحرية، فهو الرقم الذي يأتي بعد الدرجة الأولى ويساوي مجموع الدرجتين الأخريين ناقص واحد.

iv درجة الحرية هي مجموع الدرجتين الأوليين وتساوي درجة واحدة أقل من حجم العينة.

^v يبنى تحليل الانحدار على أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً عند كل النقاط للمتغير المستقل، وهذا يعني أنها تتغير من سالب لموجب حول قيمة الصفر بشكل توزيع طبيعي وبحيث يكون مجموعها صفراً.